

تعليق على بحث مختار محمد متولي:

التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي

جادة: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول - المجلد الأول

صيف ١٤٠٣ـ١٩٨٣، ص ١٣٣.

تعليق : يحيى إسماعيل عيد

عند قراءتي لبحث الأستاذ الدكتور مختار محمد متولي، وكان بحثاً اقتصادياً رائعاً بحق -
لاحظت عليه ملاحظة شرعية أضعها بين أيديكم.

ورد في ص ٨ فقرة ٣ في معرض المقارنة بين الزكاة والضرائب التصاعدية ما يلي: "تعتبر
الزكاة فريضة دينية خالدة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل حر...".

والثابت شرعاً أن البالوغ والعقل ليسا من شروط وجوب الزكوة^(١) لما ثبت من أحاديث
شريفة حول هذا الموضوع نذكر منها:

(أ) عن أنس بن مالك مرفوعاً "اجروا في مال اليتيم لا تأكله الزكوة" أخر جه الطبراني في
ترجمة علي بن سعيد كما أخرج الشافعي عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر مثله.

(ب) وعن أبي محجن أو ابن محجن قال: قال عمر لعثمان بن أبي العاص: كيف متجر
أرضك؟ فإن عندنا مال يتيم قد كادت الزكوة تقنيه؟ قال: فدفعه إليه فجاءه بربع... أخر جه
البيهقي. (انظر ذلك في كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق محمد خليل هراس عام
١٣٩٥ـ١٩٧٥م، ص ٥٤٨).

وكان الإمام مالك والزهري وأبو عبيد من يرون وجوب الزكوة في مال اليتيم والمعتوه
(الأموال لأبي عبيد ص ٥٥٢).

يحيى إسماعيل عيد

وزارة المعارف - الرياض

(١) الخنفية يعدون الزكوة عبادة فيجب فيها النية، وهذه لابد لها من البالوغ والعقل. أما المذاهب الثلاثة الأخرى
وجمهور الفقهاء فيعدون الزكوة "حقاً واجباً للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء" (ابن رشد: بداية المختهد، أول
كتاب الزكوة) فلم يشترطوا البالوغ والعقل. وقد نقشت د. القرضاوي في فقه الزكوة (ص ١٠٥-١١٩) أدلة
الفريقين ورجح بقوة رأي الجمهور بعدم اشتراط البالوغ والعقل لوجوب الزكوة - (المحرر).